

أزمة التمثيل في الحالة الفلسطينية: من نزع السياسة إلى إعادة تأسيس الفعل

باسم الزبيدي، فلسطين

على الرغم من فداحة الدمار، لا تعبّر لحظة غزة عن كارثة مادية استثنائية فحسب، بل تمثل لحظة انهيار لأفق سياسي ظلّ لعقود يؤطّر تخيّل الفلسطينيين لذواتهم وحدود الفعل الممكن. فأحد أهم أبعاد ما كشفته هذه اللحظة لم يكن مجرد حجم الدمار أو قسوته، بل تعرية عميقة لأزمة المعنى السياسي في الداخل الفلسطيني ذاته، تتجلّى في: تراجع تقاليد التمثيل، وتضاؤل القدرة على إنتاج قرارات جمعية ملزمة، ما يكرّس تفكك المجال العام إلى وحدات منفصلة غير قادرة على التراكم أو الفعل المشترك.¹ وعليه، فإنّ ما يتشظى اليوم ليس فلسطين بوصفها قضية تحرّز، بل الصيغة السياسية التي أُديرَ بها الصراع خلال العقود الماضية، أي ذلك الأفق الذي ظلّ محكوماً بمنطق التفاوض والإدارة والوصاية أكثر مما كان محكوماً بمنطق السيادة وشروط التحرّز والاعتناق.

من ثنانيا هذا التشخيص تنبثق الإشكالية التي تعالجها هذه المساهمة: كيف يمكن إعادة بناء الحالة الفلسطينية في سياق يتّسم بانكسار منظومات الشرعية وتفكك المجال الجيوسياسي؟ وبصيغة أكثر تحديداً، كيف يمكن تحويل حضور الفلسطينيين، المشفوع بكلفة بشرية هائلة، واستمرار الصمود، واتّساع دوائر التضامن العالمي، إلى فعل سياسي منظمّ وقابل للتراكم في ظلّ تبعثرهم المكاني بين غزة والضفة الغربية والقدس وفلسطين المحتلة في العام 1948 والشتات، وغياب بنية تمثيلية جامعة قادرة على إنتاج قرار سيادي ملزم؟ إنّ هذا السؤال لا يعني غياب الإرادة الجمعية بقدر ما يشير إلى أزمة الآليات التي تحوّل الإرادة إلى سياسة، من: غياب التنظيم القادر على التراكم، والتمثيل القابل للتجديد، والمساءلة المؤسّسة للشرعية، والسردية الجامعة التي تصل الجزئي بالكلّي ضمن أفق تحرّري واحد.

وفي هذا السياق، تُستدعى فكرة "الفلسطنة" بوصفها أداة تحليلية لا مقولة هويّاتية، فهي لا تعني استدعاء هوية جاهزة، بل تشير إلى عملية إعادة تأسيس الذات الفلسطينية كفاعل سياسي جامع يتجاوز حدود تفكك الجغرافيا وتهتك التمثيل، أي نقل فلسطين من رمز يُستدعى في لحظات الكارثة إلى قيمة سياسية تنتج أدواتها المؤسّسية وتعيد وصل الذات بذاتها، بما يسمح باستعادة حقّ تقرير المصير بوصفه مسألة قرار وسيادة تهتمّ الجميع لا شعاراً أخلاقياً معلقاً في زمن الإبادة. ولا شكّ أن هذا الانكشاف يزداد حدّة، كما تزداد ضرورة معالجته، في ظلّ التحولات الإقليمية الجارية، ولا سيّما تصاعد العدوان "الإسرائيلي" —الأمريكي ضدّ إيران ولبنان بوصفه إطاراً

لإعادة هندسة الإقليم بالقوة وإعادة ترتيب أولويات الفاعلين وتعريف موقع فلسطين داخل معادلات الهيمنة والردع والتحالفات. ففي لحظة يُعاد فيها رسم خرائط الصراع الإقليمي بمنطق الحرب المفتوحة، يتأكد أنّ تراجع الأفق السياسي الفلسطيني لا يحدث في فراغ، بل داخل بنية أوسع يُعاد فيها تموضع القضية الفلسطينية بوصفها متغيراً تابعاً ضمن صراعات كبرى، ما يجعل استعادة السياسة الفلسطينية الذاتية شرطاً بنوياً للخروج من موقع التلقّي إلى موقع الفعل، وبصورة أكثر إلحاحاً من أيّ وقت مضى.

أزمة الشرعية وفراغ التمثيل الفلسطيني

لا يحيل الحديث عن تفكك المجال الفلسطيني إلى توصيف مكاني صرف، بل أيضاً إلى بنية حكم أعيد إنتاجها على نحو يعوّق تشكّل فعل وطني متراكم. فالتفكك هنا ليس عرضاً جغرافياً، بل نمطاً من أنماط الضبط الاستعماري الذي يعيد توزيع الفلسطينيين وفضاءاتهم غير المتصلة بما يمنع تشكّل ذات سياسية موحّدة وتعميق منطق التفنيت في سياق الاستعمار الاستيطاني.² وعلى ذلك، فإن الجغرافيات الفلسطينية الخمس (غزة، والضفة الغربية، والقدس، وفلسطين المحتلة عام 1948، والشتات، بالإضافة إلى السجون) لم تعد فضاءات متّصلة داخل أفق سياسي جامع، بل تحوّلت إلى ساحات منفصلة تُدار كل منها وفق قواعد خاصّة، وأدوات ضبط مختلفة، وأنماط نضال محكومة بشروطها المحليّة. وبهذا المعنى، لم تعد القضية موحّدة بالفعل، حتى وإن ظلت موحّدة أخلاقياً أو رمزياً.

لقد أنتج هذا التفكك أشكال نضال متجاوزة لا متراكمة: فالمقاومة في غزة تُختزل في معادلة الإبادة والصمود، والنضال في الضفة يُحاصر بشبكات السيطرة الأمنية والاستيطانية، والقدس تدافع عن وجودها اليومي، بينما يخوض فلسطينيو الداخل معركة حقوق مدنية داخل بنية استعمارية، ويتحرّك الشتات في فضاءات التضامن والضغط الدولي... غير أنّ هذه الأشكال، على الرغم من مشروعيتها، لا تتحوّل إلى قوة سياسية جامعة لأنها تفتقر إلى القدرة على تحويل الفعل المتفرّق إلى حركة متراكمة،³ ما من شأنه أن يُغيّب أو يُضعف السردية السياسية الجامعة بوصفها إطاراً ناظماً للفعل. فالسردية الجامعة ليست قصّة تُروى، بل بنية تُنتج "مجتمعاً متخيلاً" قادراً على إدراك ذاته كوحدة سياسية متماسكة،⁴ وتحدّد موقع العدو، وتربط التضحيات الجزئية بأفق تحرّري واحد، وتحوّل التجارب المتفرّقة إلى مشروع سياسي كلي. وحين يغيب هذا الإطار، تُفهم المعاناة بوصفها أحداثاً منفصلة، ويُعاد تعريف النضال وفق مقاييس محلّية أو إنسانية لا ضمن استراتيجية تحرّرية شاملة. وبذا، فإنّ الأزمة هنا، بجوهرها سياسية، تتمثّل بفقدان القدرة على تحويل التعدّد الجغرافي إلى وحدة هدف وفعل، وعلى إنتاج تمثيل قادر على وصل الساحات المختلفة داخل أفق جامع. إنّ استعادة الفعل السياسي الفلسطيني لا تمرّ بتدوير الخصوصيات أو اختزال الفوارق، بل بإعادة وصلها ضمن حالة جامعة تعيد تعريف فلسطين بوصفها وحدة صراع تاريخي، لا مجرّد مجموع ساحات متجاوزة.

لقد شكّلت منظمة التحرير الفلسطينية تاريخياً إطاراً تمثيلاً أعاد إنتاج الفلسطينيين بوصفهم فاعلاً سياسياً

موحداً بعد التشتت القسري الذي أعقب النكبة، وقد تمكّنت من ذلك لا لكونها بنية مؤسسية فحسب، بل أيضاً لقدرتها على دمج مصادر متعدّدة للشرعية،⁵ ضمن صيغة واحدة حوّلت الهوية الوطنية من رابطة رمزية إلى إرادة سياسية مُجسّدة. غير أنّ التحوّلات المتراكمة نقلت المنظمة من موقع التمثيل الفاعل إلى موقع المرجعية الرمزية محدودة الأثر، إذ بقي حضورها الأسمى قائماً بينما تراجع قدرتها على إنتاج قرار ملزم أو تجديد شرعيّتها عبر آليات جامعة. وقد تداخلت شرعية نضالية مستمدّة من تاريخ الكفاح، وشرعية مؤسسية قائمة على المجلس الوطني الفلسطيني واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وآليات اتخاذ القرار، وشرعية ثالثة شعبية حيّة قوامها القدرة على التعبير عن الإرادة الجمعية وتنظيمها سياسياً. هنا، لا تتمثّل الأزمة في تآكل أحد هذه المستويات منفرداً، بل في اختلال بنيتها التفاعلية وعجزها عن إعادة إنتاج نفسها. فقد تراجعت الشرعية النضالية مع تحوّل المنظمة من قيادة مشروع تحرّري شامل إلى إدارة سياسية مقيّدة ضمن سياق دولي وإقليمي ضاغط، وأصاب الجمود الشرعية المؤسسية بفعل تعطلّ آليات التمثيل الشامل وضعف تجديد القيادة، فيما انحسرت الشرعية الشعبية حين عجزت البنى القائمة (المنظمة والسلطة والأحزاب والفصائل والقوى المجتمعية) عن تحويل الطاقة الجمعية إلى مسار سياسي منظم ومتراكم.

يمكن فهم هذه الديناميّة في إطار أوسع يبيّن أنّ الكيانات التمثيلية تفقد فاعليّتها عندما تنفصل عن قواعدها الاجتماعية وتعجز عن تحويل مواردها الرمزية والتنظيمية إلى قوة سياسية متواصلة، إذ يتحوّل التمثيل عندئذٍ إلى شكل قائم بلا مضمون فعلي، بما يفضي إلى ما يمكن تسميته "الفراغ التمثيلي" عبر استمرار البنية المؤسسية مقابل تآكل وظيفتها التأسيسية في إنتاج الإرادة الجمعية وتنظيمها.⁶ ونتيجة لذلك، تتسارع اليوم وتيرة تآكل الأرض والسياسة والتمثيل، ما يكشف أنّ جوهر الأزمة بات يتمحور حول انهيار الشرعية وغياب التمثيل الفعلي أكثر من اختلال القوة المادية وحدها. ففي الضفة الغربية يتواصل النهب والاستباحة دون كلفة سياسية تُذكر، بينما تقف السلطة الفلسطينية في إحدى أضعف لحظاتها بعد فقدان جزء كبير من مقبوليّتها الداخلية وتراجع وزنها الإقليمي والدولي. وفي غزة، لا يقتصر الخطر على الإبادة والحصار والتهجير، بل يمتدّ إلى وصاية خارجية استعمارية لأمد ليس قصيراً، في حين يعيش نصف الشعب الفلسطيني في الشتات حالة يُتم سياسي بعد تكسّر أوهام التمثيل والحماية وتقلّص القدرة على التأثير في المصير الجماعي.

وعلى هذا كلّ، تتكشف الأزمة بوصفها أزمة تمثيل وشرعية بالدرجة الأولى، إذ إنّ النضال التحرّري لا يستقيم ولا يكتسب استدامته ما لم يقترن بانتزاع الحقّ في تمثيل الذات ومنع مصادرتها داخلياً كما خارجياً. فمقاومة الاحتلال تفقد أساقفاً حين تُدار باسم الشعب دون تفويض ديموقراطي متجدّد وآليات مساءلة حقيقية، لأنها تتحوّل إلى خطاب فارغ المضمون. وتتجلّى خطورة هذا المأزق في المفارقة بين رفض الوصاية الخارجية واستمرار بنية داخلية تفتقر إلى الشرعية الانتخابية. فسلطة رام الله اليوم بلا تفويض فعلي يجعلها لا تختلف، من حيث المبدأ، عن مجلس يُفرض بقرار خارجي، إذ يفقد كلاهما المصدر ذاته للشرعية، أي الإرادة الفلسطينية الحرّة.⁷ ولذا، فإنّ معركة الداخل اليوم ليست تفصيلاً ثانوياً بل شرطاً التحرّر ذاته: فلا يوجد تحرّر حقيقيّ دون تمثيل

شرعي، ولا يوجد تمثيل بلا مساءلة، ولا توجد مقاومة مستدامة دون مجتمع يرى أن من يتحدث باسمه يفعل ذلك بتفويضه الحر، ودون ذلك يتحوّل التمثيل إلى رصيد رمزي يستهلك الماضي أكثر مما يصنع المستقبل.

تفاهم التشطّي الفلسطيني

لأنّ السلطة الفلسطينية هي الكيان الأوضح حضوراً بين أشكال التشطّي الفلسطيني الأخرى، فإنّها تمثّل مؤشراً بليغاً على الحالة الفلسطينية ومدى قدرتها على استعادة شروطها بوصفها أليّة تحرّز، أو على إمعانها بالتحوّل إلى أداة لنزع السياسة وتبديدها داخل سياق استعمار استيطانيّ مستمرّ. الإشكالية هنا لا تكمن فقط في كون هذه السلطة تمارس أنماطاً من الضبط أو القمع فحسب، بل في كونها تعيد تعريف المجال السياسي ذاته، فتُنقله من كونه ساحة صراع على السيادة إلى فضاء تقنيّ لإدارة السكان، حيث تُستبدل أسئلة التحرّز بأسئلة الإدارة، ويُعاد تشكيل السياسة بوصفها تدبيراً يومية للحياة تحت السيطرة لا مشروعاً لتغيير شروطها. فمنذ نشأتها، تشكّلت السلطة الفلسطينية ضمن قيود سيادية بنوية جعلتها أقرب إلى جهاز حكم محليّ محدود الصلاحيّات يعمل داخل منظومة تحكّم (مالي وسياسي) خارجية، منها إلى إطار سيادي قادر على تأسيس إرادة سياسية مستقلة. المفارقة هنا لا تكمن في غياب السيادة بحدّ ذاتها، بل في تحوّل هذا الغياب إلى صيغة تسويغ لمبدأ إدارة الحياة اليومية بدل تجاوزه. ويتجلّى هذا التحوّل في اقتران ثلاثة عناصر متداخلة هي: الأمن، والبيروقراطية، وخطاب الواقعية السياسية.

فعلى المستوى الأمني، يُعاد تعريف الفعل الجماعي من احتجاجات طلابية وحراكات مطلّبية إلى أشكال المقاومة بوصفه مصدر خطر يستوجب الاحتواء، وتُستبدل لغة الحقوق والتحرّز بمفردات الاستقرار ومنع الفوضى وحماية السّلم الأهلي، بحيث يغدو ضبط المجتمع شرطاً لاستمرارية النظام. وعلى المستوى البيروقراطي، يُعاد تموضع السياسة وانتقالها من حقل السيادة إلى الإجراء التقني، عبر منظومة من الأدونات والتراخيص لتنظيم التجمّعات والتمويل، وشروط الاعتراف القانوني، وآليات الضبط الإداري للنشاط الأهلي. وبهذا، تتحوّل البيروقراطية من أداة تنظيم إداري إلى تقنية حكم تعيد تشكيل المجتمع عبر تفتيت المبادرات القاعدية واحتوائها داخل قنوات قابلة للرّقابة تحت لافتة "الحوكمة"، حيث تُمارس السلطة من خلال إدارة الناس وضبط تفاصيل حياتهم اليومية، لا عبر تمكينهم من ممارسة السيادة المباشرة.

أمّا خطاب ما يسمى بـ"الواقعية السياسية"، فيعمل بوصفه غطاءً معيارياً لهذا التحوّل، فالواقعية هنا لا تُستدعي لتحليل ميزان القوى بغرض تغييره، بل لإعادة تعريف الممكن السياسي المعبر عنه بتسويغ التشبّث بحلّ الدولتين،⁸ بحيث يُصوّر أيّ فعل جماعي خارج الأطر الرسمية على أنّه تهوّر أو إضرار بالمصلحة العامة. وبذلك تُجرّم السياسة الشعبية، لا عبر المنع المباشر فحسب، بل أيضاً عبر نزع شرعيّتها الرمزية. وتتقاطع هذه الدينامية مع ما يصفه تيموثي ميتشل بـ"حكم الخبراء"،⁹ حيث تُستبدل الخيارات السياسية بضرورات تقنية تبدو محايدة، لكنّها في الواقع تُرسّخ أنماط السيطرة القائمة. ميدانياً، ينعكس هذا المنطق في تضيق المجال العام، فتضعف النقابات والجامعات والأطر القاعدية، ويُعاد توجيه الطاقة الجمعية نحو مطالب خدماتية قابلة للاستيعاب بدل

مطالب سيادية يصعب احتواؤها، ما يفضي إلى مزيد من التفتيت أو ما يسميه ساري حنفي "القتل المكاني"، حين يُعاد إنتاج السيطرة عبر تفكيك الحيز الاجتماعي والسياسي إلى وحدات مجزأة قابلة للإدارة والضببط. وبهذا المعنى، تغدو السلطة الفلسطينية حلقة وسيطة في تحويل الفلسطينيين من شعب يخوض صراعاً على تقرير المصير إلى أفراد متناثرين تُدار احتياجاتهم وتقنن أشكال تعبيرهم. فلا تكمن الإشكالية في أخطاء إدارية قابلة للإصلاح التقني، بل في منطوق حكم يُزوّج بين الأمن والبيروقراطية وخطاب الواقعية السياسية لإزاحة السياسة بوصفها فعلاً تأسيسياً جماعياً، واستبدالها بإدارة دائمة لشروط السيطرة.

في هذا الإطار فقط يمكن قراءة وفهم قرار مجلس الأمن رقم 2803 (2025) المتعلق بتنفيذ ما يُسمى "خطة السلام الخاصة بغزة"، فهو يأتي في ظلّ منطوق الحكم الذي يقوم على المزاوجة بين الأمن والبيروقراطية وخطاب الواقعية السياسية، وهو المنطوق الذي أسهم طوال عقود في إنتاج حالة الفراغ التمثيلي الفلسطيني الراهنة. وهي تلك الحالة التي سبقت القرار ومهدت له لتخطّ لمرحلة أسوأ من الماضي بكثير.¹⁰ فالقرار لا يعكس اختلالاً في موازين القوى فحسب، بل يكشف غياب فاعل فلسطيني قادر على فرض خطاب تقرير المصير بوصفه مرجعية سياسية ملزمة. وفي ظل هذا الغياب، لا يُقصد الفلسطينيون عن تعريف مستقبلهم فقط، بل يجري أيضاً تهميش فكرة تقرير المصير ذاتها من لغة القرار، واستبدالها بمنطق إداري أمني يرى غزوة بوصفها مشكلة تستدعي إدارة انتقالية وضبطاً دولياً، لا بوصفها جزءاً من قضية تحرّر وطني.

إنّ هذا التغييب لـ "الحضور" الفلسطيني ليس حدثاً إجرائياً عابراً، بل نتيجة مباشرة لانتهيار التمثيل القادر على تحويل الحقّ القانوني إلى مطلب سياسي مُلزم. فعندما يتآكل التمثيل، يصبح من الممكن إعادة تعريف القضية من الخارج، فنتحوّل غزوة إلى ملفّ يُدار لا إلى طرف يقرّر، ويُعاد إنتاج الفلسطينيين كسكّان يحتاجون إلى الاستقرار والمساعدات لا كشعب صاحب سيادة. وبهذا المعنى، فالقرار المذكور لا يشكّل قطيعة مع مسار سابق بقدر ما يمثّل تنويعاً لمنطق طالما تعامل مع القضية الفلسطينية باعتبارها مسألة إدارة نزاع لا مسألة حقّ في تقرير المصير. كما تكشف هذه اللحظة حدود الرهان على القانون الدولي بوصفه أداة خلاص مستقلة عن الفعل السياسي. فحقّ تقرير المصير، على الرغم من مركزيّته في ميثاق الأمم المتحدة، يفقد فاعليّته حين يُفصل عن بنية تمثيلية قادرة على المطالبة به وفرض كلفة تجاهله، فيتحوّل القانون إلى لغة انتقائية تُستخدم لتنظيم الأزمات لا لحلّها، أو لرجحها في خانة "استثناء" كما يقول جورجيو أغامبين، حيث تُعلّق القواعد باسم الضرورة وتُدار الحياة السياسية خارج منطوق الحقوق التأسيسية.¹¹

في هذا السياق، لا يعني غياب خطاب تقرير المصير تخليّ الفلسطينيين عنه، بل يعكس تراجع الاعتراف الدولي به كمدخل سياسي في ظلّ غياب تمثيل فلسطيني فاعل، ومن ثمّ، فإنّ استعادة هذا الخطاب تطلّ مشروطة باستعادة السياسة ذاتها، أي بإعادة بناء تمثيل قادر على إدخال تقرير المصير إلى ساحة الصراع بوصفه مسألة قرار وسيادة، لا بنداً أخلاقياً معطلاً في أرواف القانون الدولي.

إنَّ نجاح المزوجة بين الأمن والبيروقراطية وخطاب الواقعية في إحداث التصدُّع الداخلي وفرغ التمثيل لا ينبغي أن يُفهم على أنه دليل على غياب الإرادة الشعبية، بل على غياب البنية الوسيطة القادرة على تحويل الإرادة إلى فعل سياسي. ففي سياق تتآكل فيه شرعية التمثيل، وتراجع فيه المؤسسات الجامعة، ويُدار المجال العام بمنطق أمني بيروقراطي، تصبح ترجمة الصدمة إلى سياسة عملية شديدة الصعوبة. فالكوارث عموماً، بما فيها الإبادة، لا تُنتج الحركات السياسية تلقائياً، بل تعمل، في أفضل الأحوال، كمحفِّرات حين تتوافر شبكات تنظيمية، وقيادات وسيطة، وفرص سياسية قابلة للاستثمار. أما في غياب هذه الشروط فقد تُفاقم الصدمة التفكُّك بدل أن تعالجه، وتدفع نحو انكفاءات محلية أو فئوية في مواجهة خطر شامل. ويزداد هذا المأزق تعقيداً بفعل ديناميات التفكُّك الجغرافي، التي تجعل الوحدة الفلسطينية بحاجة إلى أدوات وصل تنظيمية وخطابية لا تنشأ تلقائياً تحت القصف أو تحت وطأة تراكم وحشية المستعمر. وعندما تُحتزل السياسة في إدارة الأزمة، قد تتحوَّل الصدمة/ الإبادة إلى مناسبة لإعادة إنتاج القائم: تتكثَّف الانفعالات دون تراكم سياسي، ويتَّسع التضامن دون قرار، وتتضاعف التضحيات دون تمثيل جامع. وهكذا، لا تنتج الكارثة وحدة حقيقية بقدر ما تُنتج وهمها في ظل استمرار غياب شروطها البنوية. فإذا كانت البنى التمثيلية معطَّلة أو متآكلة، فإنَّ الصدمة لا توحِّد بقدر ما تكشف حدود القدرة على التوحيد. وعندئذٍ يصير سؤال الوحدة سؤال بنية لا إرادة: ما هي الأطر القادرة على تحويل الوجدان الجمعي إلى سياسة انعتاق، والتضامن إلى تنظيم، والألم إلى مشروع سياسي جامع؟

بديهي أن يبرز أمام هذا الركام السؤال عن الكيفية التي يمكن بها إعادة بناء الوحدة الفلسطينية، أو على الأقلَّ الحدُّ من ديناميات التفكُّك التي تقوِّضها. هناك وجهة نظر شبه قدرية ترى أنَّ الكوارث الكبرى تُنتج وحدة تلقائية، وأنَّ الصدمات تعيد ترتيب الأولويات وتذيب الخلافات داخل جماعة مهتدة وجودياً. غير أنَّ التجربة الفلسطينية الراهنة تكشف حدود هذا الافتراض بوضوح، فالإبادة قد تولِّد تعاطفاً واسعاً وتستنهض مشاعر التضامن، وهذا ما حصل ولا زال يحصل فعلاً، لكنَّها لا تُنتج بذاتها وحدة سياسية بالمعنى الدقيق، أي وحدة قادرة على إنتاج قرار ملزم، وتنظيم الموارد، وبناء تمثيل جامع. ولعلَّ هذا يقتضي التمييز بين الاندماج الوجداني والتوحد السياسي، فالصدمة قد تُكثِّف الإحساس الجمعي بالمصير المشترك، وقد تعزِّز أشكالاً من التضامن العاطفي، لكنَّها تبقى طاقة من الصنف الخام ما لم تتوسَّطها بني قادرة على تحويلها إلى حالة فعل منظم. وقد أشار إلى هذا الفرق إميل دوركهايم حين ميَّز بين التضامن بوصفه رابطة اجتماعية أخلاقية والأطر التنظيمية التي تسمح بتحويله إلى انتظام اجتماعي مستدام، إذ لا يساوي التكتُّف الوجداني بالضرورة انتظاماً سياسياً مستمراً.¹² وعليه، فإنَّ الوحدة السياسية لا تتحقَّق عبر حدث مثير وجدانياً، لأنَّها حصيلة بناء مؤسسي وتنظيمي يوفِّر قنوات تمثيل، وقدرة على صياغة الأولويات، وضبط آليات الخلاف داخل أفق جامع.

اليوم، تبدو الحاجة ملحةً إلى استدعاء مختلف المقاربات الإنقاذية القادرة على كسر حالة الانسداد الراهنة، وفي مقدِّمتها مقاربة "الفلستنة". والمقصود بها ليس مجرد استدعاء لفظيٍّ للهوية، بل هو انحياز ماديٍّ ووجدانيٍّ صادق لضرورة إعادة تعريف الذات السياسية الفلسطينية وإخراجها من القيود الضيقة والقسرية التي رُجَّت

فيها خلال العقود الأخيرة، حتى باتت دلالتها توجي أحياناً بنقيضها. فهذه القيود لا تقتصر على التقسيم الجغرافي المفروض بين غزة والضفة والقدس وفلسطين 1948 والشتات، بل تمتد أيضاً إلى أزمة التمثيل المتآكل التي أفرغت السياسة الفلسطينية من قدرتها على التعبير الجامع. ومن هذا المنطلق، لا تُفهم "الفلسطنة" بوصفها توحيداً شعورياً أو وجدانياً، بل بوصفها إعادة إنتاج للمشترك السياسي عبر ممارسات تجعل الفلسطينيين فاعلاً متصلاً على الرغم من التفكك المفروض عليهم. وفي هذا السياق، تغدو الجغرافيا عنصراً من عناصر الصراع لا شرطاً حاسماً لوجود السياسة، إذ تفترض "الفلسطنة" تجاوز الحدود بوصفها آليات حكم وضبط، وإعادة وصل الداخل بالشتات عبر أدوات تنظيمية وخطابية وحقوقية عابرة للمكان.¹³ وتتجسد ملامح هذا المنحى في أشكال متعدّدة من الفعل القاعدي العابر للحدود التي لا تنتظر تفويضاً رسمياً، من بناء تحالفات نقابية وطلابية عالمية، إلى تطوير مسارات مساءلة قانونية، وصولاً إلى تحويل التضامن الدولي من تعاطف أخلاقي إلى ضغط سياسي فعلي يستهدف بنى الدعم والشرعية التي يستند إليها النظام الاستعماري.¹⁴ كما تبرز هنا أهمية المبادرات الشعبية العابرة للحدود، من حملات الإغاثة إلى شبكات المعرفة والإعلام البديل، بوصفها إمكانات عملية لتأسيس فضاء فلسطيني يتحدّد بالفعل المرن لا بالمكان.¹⁵ في هذه الحالة، لا تكون "الفلسطنة" مجرد شعار تعبوي إضافي، بل قيمة سياسية عملية قادرة على تحويل الانتماء إلى طاقة تحريرية فعّالة تمكّن الفلسطينيين من استعادة ذواتهم الجماعية كفعل سياسي، بوصف ذلك شرطاً أولياً وبديهياً في مواجهة سياسات الإبادة والإذابة التي تستهدف تفكيك المجتمع الفلسطيني ونزع معناه السياسي التحرّري.

إنقاذ الفعل الفلسطيني

إنّ إعادة بناء الفعل الفلسطيني (أو فلسطنته) تقتضي استعادة السياسة من أسفل، لا كبرنامج جاهز أو بديل مؤسسي مكتمل، بل كمدخل لإعادة تأسيس شروط إمكان السياسة في سياق يتسم بتآكل التمثيل واحتكار القرار. الأسفل هنا لا يدلّ على موقع اجتماعي محدّد، بل يشير إلى مستوى إنتاج السياسة حيث تتكوّن الإرادة الجماعية في: الفضاءات القاعدية، والشبكات الاجتماعية، والأطر المهنية والطلابية والنقابية، وكل ما يشكّل المجال العام بوصفه حقلاً للفعل والتنظيم. وتنطلق هذه المقاربة من فرضية أنّ الأزمة الراهنة ليست أزمة قيادة فحسب، بل أزمة بنية وسيطة تعطلت فيها الآليات التي تربط المجتمع بمواقع القرار. ومن ثمّ فإنّ تجاوز هذا الانسداد يقتضي اتّخاذ ثلاث خطوات مترابطة. تتمثل الأولى في استعادة التنظيم القاعدي بوصفه الآلية المركزية لتحويل طاقة المجتمع إلى فعل سياسي مستدام. فالتنظيم لا يقتصر على إنشاء أطر شكلية، بل يقوم على بناء قنوات مستقرّة للتعبيّة والمساءلة وصياغة المطالب، بما يسمح بتراكم الخبرة وتعزيز القدرة على التفاوض والضغط، إذ دون هذه القنوات يبقى الفعل السياسي أسير اللحظة والانفعال. أمّا الخطوة الثانية فتتعلّق بإعادة بناء الشرعية من المجتمع ذاته، بحيث لا تُفهم الشرعية كتفويض رمزي أو كاستدعاء لتاريخ نضاليّ غابر، بل كنتيجة لممارسة اجتماعية سياسية ملموسة تقوم على تمثيل فعليّ للمصالح، وشفافية في اتخاذ القرار، وآليات واضحة للمحاسبة. أي بوصفها شرعية تُنتج من القاعدة عبر الفعل ولا تُمنح من الأعلى عبر الاعتراف أو الرمزية. وتتمثّل الخطوة

الثالثة في كسر احتكار التمثيل الذي حوّل السياسة إلى مجال مغلق، وذلك عبر الإقرار بتعددية قنوات التعبير وشرعنة ظهور فاعلين جدد يعكسون تحولات المصالح والأولويات، مع إعادة تعريف الأطر الجامعة باعتبارها نتاجاً تراكمياً للفعل الاجتماعي المنظم لا شرطاً مسبقاً له. وفي هذا الإطار تُستعاد السياسة في معناها التأسيسي: لا بوصفها خطاباً يتحدّث باسم المجتمع، بل كعملية تُنتج المجتمع ذاته بوصفه ذاتاً سياسية فاعلة. أي الانتقال من الخطاب إلى التنظيم، ومن الاحتجاج الباهت إلى القوة الجمعية، ومن استهلاك الشرعية إلى إنتاجها، بما يجعل استعادة السياسة من أسفل ضرورة لفتح أفق الفعل الجماعي في ظلّ انسداد البنى الفوقية.

أخيراً، لا شك أنّ القول إنّ نهاية السياسة الفلسطينية القديمة تعني نهاية القضية برمتها هو قول قاصر ومضلل، إذ لا يتعلّق الأمر بأفول الفكرة التحررية ذاتها، بل بتقادم صيغة محدّدة لإدارة الصراع لم تعد اليوم قادرة على استيعاب تحولات الواقع أو التعبير عن مقتضيات المرحلة. فما ينهار أمامنا ليس المبدأ، بل الإطار التمثيلي والمؤسسي والخطابي الذي تشكّل في سياق تاريخي بعينه، ويعمل ضمن معادلات إقليمية ودولية تبدّلت شروطها جذرياً. أمّا القضية الفلسطينية، بوصفها مطالبة شعب بالتحرّر والانعقاد من مشروع استعماريّ استيطانيّ، فلا تزال قائمة، بل إنّ جذورها الموضوعية ما زالت تتجذّر. من هنا تبرز الحاجة إلى التمييز بين ثبات المبدأ وتحول الأدوات. فالإبادة، وتسارع الاستيطان، وتراجع فاعلية القانون الدولي لا تعني انقضاء القضية، بل تكشف حدود صيغة عمل راهنت طويلاً على تفاوض بلا سيادة، وعلى إدارة النزاع بدل تفكيك بنيته الاستعمارية. وعليه، فإنّ الأزمة الراهنة ليست أزمة أهداف بقدر ما هي أزمة وسائط وتمثيل، وأزمة قدرة على ابتكار صيغ سياسية جديدة تعيد وصل الفعل السياسي بأفق التحرّر.

إنّ الاعتراف بانتهاء صيغة سياسية لا يستلزم القطيعة مع الماضي، بل يستدعي إدراك أنّ استمرارية القضية مشروطة بإعادة ابتكار أدواتها ومجالاتها. فالمطلوب ليس استبدال نموذج جاهز بآخر، بل إعادة التفكير في الأسئلة المؤسسة: أسئلة التمثيل والوحدة والمجال العام، وعلاقة الداخل بالشتات، وصلات الوطني بالعربي والدولي. إنّها دعوة إلى إعادة تسييس القضية خارج الثنائية الاختزالية بين المفاوضات والعمل المسلّح، وخارج حصرها في ملفّ دبلوماسيٍّ أو إنسانيٍّ منزوع السياسة. ففلسطين لم تكن يوماً مجرد نزاع حدودي، بل قضية تحرّر تشكّلت تاريخياً في تفاعل مع البنية العربية والإقليمية، وغدت اليوم معياراً لاختبار معنى الحق والعدالة والسيادة في العالم. وعندما تُختزل في ملفّ تفاوضي تُفصل عن سياقها البُنوي. أما حين تُعاد بوصفها قضية تحرّر، فإنّها تُستعاد كمرآة لسؤال أوسع يتعلّق بكيفية تمكين الحالة الفلسطينية من مواجهة الاستعمار والتبعية والتطبيع. بهذا المعنى، لم تنتهِ فلسطين، والذي انتهى هو وهُم استمرارها ضمن الصيغة المتقادمة، فيما يبقى أفقها مفتوحاً على إمكانات جديدة لإعادة بناء الفعل التحرّري بما يليق بعدالة قضيتها وعمق جذورها التاريخية

الإحالات

- [1] Anas Iqtait, "The Palestinians in a Transforming Middle East: Adapting or Stagnating?" *World Affairs*, Vol. 188, No. 3 (2025): 1-7.
- [2] Sari Hanafi, "Spacio-cide," *Middle East Report*, 207 (1998): 2-7.
- [3] Charles Tilly, *From Mobilization to Revolution* (New York: Random House, 1978).
- [4] Benedict Anderson, *Imagined Communities: Reflections on the Origin and Spread of Nationalism* (London: Verso, 1983).
- [5] Max Weber, *Economy and Society*, Vol. 1 (Berkeley: University of California Press, 1978).
- [6] Claude Lefort, *The Invention of Democracy: Political Forms and the Question of Totalitarianism* (Cambridge: Polity Press, 1988).
- [7] باسم الزبيدي، "من مجلس السلام إلى أزمة التمثيل الفلسطيني"، العربي الجديد، 19 شباط 2026، شوهد في 5 آذار 2026. <https://www.alaraby.co.uk/opinion/ينيطسلفلا-ليثمتلا-ةمزأ-نلا-مالسلا-سلاجم-نم>
- [8] Anas Iqtait, "The Palestinian Authority Since October 2023: Flawed Expectations and Failed Leadership," *Journal of Palestine Studies*, Vol. 53, No. 4 (2025): 80-86.
- [9] Timothy Mitchell, *Rule of Experts: Egypt, Techno-Politics, Modernity* (Berkeley: University of California Press, 2002).
- [10] Margot Tudor, "(UN)frozen in Time: Temporal Politics, UN Peacekeeping, and the Gaza Exception," *Review of International Studies*, (2024): 1-17.
- [11] Giorgio Agamben, *State of Exception* (Chicago: University of Chicago Press, 2005).
- [12] Émile Durkheim, *The Division of Labor in Society* (New York: Free Press, 1984.)
- [13] Diana Allan, and Amahl Bishara, "Mediating Palestine: Representation, Mobilization, and Experimentation," *Journal of Palestine Studies*, Vol. 53, No. 3 (2024): 11-17.
- [14] Sigrid Corry, and Charlotte Rose, "Interrupting Circulations: The Politics of Infrastructure in Contemporary Mobilizations for Palestine," *Race and Class*, Vol. 66, No.3, (2024): 79- 93.
- [15] Sophia Goodfriend, "Algorithmic Dissent: Militarized Platforms and Palestinian Worldmaking in Jerusalem," *Journal of Palestine Studies*, Vol. 33, No. 4 (2024): 36-53.